الفصل الخامس

النهضة المصرية الحديثة

عصر النهضة الأوربي

كان النصف الأخير من القرن التاسع عشر في القارَّة الأوربيَّة امتداداً لعصر الكشوف العلميَّة والنزعة الفكريَّة إلى التمرُّد على القديم ، وكان حقبة عامرة بأسباب القلق والاندفاع إلى المجهول حيثما وجد الطريق ، تمخَّضت عن أخطر مذاهب الفكر والأخلاق وأدعاها إلى الثورة والانقلاب ، ولا نطيل في شرح المذاهب الخاصَّة بتلك الحقبة فإننا نطوي الكفَّ على خمسة فلا نستكثر بعدها أن يحدث في بقية القرن التاسع عشر كل ما حدث فيها من عظائم الأمور وعوامل الحركة والانقلاب .

ففي القرن التاسع عشر شاع مذهب دارون عن التطور وتنازع البقاء ، ومذهب كارل ماركس عن رأس المال ، ومذهب نيتشه عن " السوبر مان " أو الإنسان الأعلى ، ومذهب المدرسة الطبيعيَّة عن حرية الفن والأدب ، ومذهب الديمقراطيَّة عن الحكومة الشعبيَّة ، وكل مذهب منها لا يستقرُّ حيث ظهر على حال من الأحوال الجمود والرضى عن التسليم والاستسلام .

وصلت فتوح العلم إلى السوق والطريق ، بل وصلت إلى الجهلاء الأمِّيين أهول وأضخم من صورتها التي وصلت بها إلى العلماء الدارسين .

سمعوا عن الجراموفون " الحاكي " فقالوا إن الإنسان ينطق الجماد .

وسمعوا عن البرق بأسلاكه وغير أسلاكه فجدَّد لهم خبر المردة والمُسخَّرين في نقل الأسرار بين السماء والأرض ، وبين المشرقين والمغربين .

وسمعوا صوت الهاتف بعد أن شهدوا الصورة التي يرسمها لهم شعاع الشمس فكادوا يلحقونها بالخوارق والمعجزات .

وكبرت في أيامهم مخترعات الأمس ، فأصبحت الطابعة والباخرة والبندقيَّة أشباحاً تطاول المردة بعد أن كانت في الحقبة الغابرة ألاعيب أطفال .

كذلك كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ميدان الفكر والصناعة .

أما ميدان العمل والحياة العامة فمجمل ما يقال فيه تلخص في كلمتين تترددان بلسان المقال أو الحال وهما : الحريَّة وحقُّ الأمَّة .

ففي البلاد الإنجليزيَّة كان سلطان الملوك يتقيَّد ويتبعه سلطان السادة النبلاء إلى القيد ، ولم تهدأ فيها المطالبة بالمشاركة في الحكومة بين أصحاب الأموال وجماعات العمال ، فكان العقد الثاني بعد منتصف القرن فاتحة العهد الذي برز فيه الأحرار وتمهَّدت فيه السبيل لطوائف العمال .

وفي البلاد الفرنسيَّة قضت حرب السبعين على الإمبراطوريَّة وتحوَّلت بالحكم إلى النظام الجمهوري على أساس المبادئ التي أعلنتها الثورة وتجاوبت معها أصداء العالم وهي مبادئ الحريَّة والإخاء والمساواة .

وفي البلاد الألمانيَّة ظفرت القوميَّة بالوحدة التي كانت تنشدها ، واجتمعت الولايات التي كانت موطن المغيرين من الشمال والجنوب ، ومن الشرق والغرب ، فأصبحت قوَّة القارَّة التي يخشاها المغيرون .

وفي البلاد الإيطاليَّة تجمَّعت تلك المتفرقات من قضايا العصر كله ، ومنها قضيَّة الاستقلال ، وقضيَّة الوحدة ، وقضيَّة السلطة الدينيَّة ، وقضيَّة الحكومة الشعبيَّة ، فكانت – وهي تضطرب بجميع هذه القضايا – كأنها الحلقة الوسطى بين الشرق والغرب ، وبين القارَّة الغالبة والقارَّات التي تشكو الغلبة عليها . فثارت إيطاليا قبل منتصف القرن تستردُّ الحريَّة من الدول الثلاث التي تنازعتها وهي النمسا ، وفرنسا، وأسبانيا .

وعند منتصف القرن ثارت على أمرائها الذين تنازعوها وفرَّقوا أرضها وأبناءها وجمعت شمالها في ظلِّ رايتها الموحَّدة على أرضها . وفصلت الوطنيَّة الإيطاليَّة في قضيَّة السلطة الدينيَّة كما فصلت في قضيَّة الملك والدولة ، ثم فصلت في قضيَّة الحكم فأقامتها على قواعد النيابة الشعبيَّة ، ولم ينقض القرن حتى دخلت في سباق الاستعمار طامعة في أسلاب غيرها .

هذه نبذة مختصرة عن حركات الغرب في النصف الأخير من القرن التاسع عشر أوجزنا فيها القول عن أمم أربع من أممها التي سرت أخبارها وأخبار قضاياها إلى الشرق العربي وبلاد الدولة العثمانيَّة ، وهي على تفاوتها في كل ظاهرة من ظواهر السياسة والثقافة تشترك في خصلة واحدة لا تغيب عن واحدة منها في خبر من أخبارها وهي المطالبة بالحقوق والحريات .

فإذا كانت قارَّة الاستعمار قد حصرت خطَّتها حيال الشرق في سياسة واحدة تريدها وتتعمَّدها لتقهره وتتغلَّب عليه ، فهناك سياسة أخرى لم تردها ولم تتعمَّدها تلقاها الشرق منها فهبَّ لمقاومتها وتيقظ لمطامعها ونزل معها في ميدانها الذي استفزَّته له باختيارها وبغير اختيارها .

في القارَّة الأوربيَّة حكم التاريخ حكمه بعد النزاع القائم بين السلطة الدينيَّة والسلطة السياسيَّة ، فوهم العلماء في مطلع الثقافة الحديثة أن هذه الثقافة حرب بين العلم والدين ، فلما انتقلت ثقافة الغرب إلى الشرق تلقَّاها المسيحي في المدارس من رجال دينه ، وتلقاها المسلم مستجيباً لنداء " العودة إلى الدين " على كل لسان يُسْمع منه الوعظ ويقبل منه الإرشاد ، فقد وقر في العقول أن المسلمين هجروا دينهم فحاق بهم بلاء الذل والضياع .

واتفق الجامدون منهم على القديم والمتطلِّعون إلى الجديد على هذا النداء ، فلا خلاف بينهم إلا على الرجوع كيف يكون ؟

وربما قال الجامدون قبل المجدِّدين إن الأوربيين عملوا بالإسلام فأعدُّوا العدَّة ونظروا إلى حكمة الله في خلقه فتقدَّموا وتأخَّر المسلمون .

وتباعدت الشُّقَّة بين المحافظين أنصار النص والحرف ، وبين المجدِّدين أنصار المعنى والقياس فاختلفوا على الكثير ، ولكنهم مع اختلافهم هذا لم يتَّفقوا على شيء كما اتَّفقوا على حرب الخرافة وعقائد الجهل والشعوذة الدخيلة على الدين ، فحاربها المحافظون الحرفيون لأنها بدع مستعارة من بقايا الوثنيَّة ، وحاربها المجدِّدون لأنها سخافات وأباطيل ينقضها العلم الحديث ، وتراجعت هذه السخافات والأباطيل إلى غيابة الجهل لا تجترئ على التقدم إلى صفوف القيادة المسموعة بين أنصار القديم ولا بين أنصار الجديد .

كانت هذه الظاهرة النادرة إحدى حسنات التوفيق في صدر الدعوة إلى الإصلاح، وتلك ولا ريب إحدى العوامل القويَّة التي جعلت دعوة الإصلاح مهمَّة روحيَّة وثقافيَّة ، وجعلت رجلاً كالسيد جمال الدين الأفغاني داعياً مسموعاً حيثما حلَّ في قطر من أقطار الشرق بين المسلمين العرب والفرس والهنود ، وبين العرب المسلمين وغير المسلمين . (١)

بداية عصر النهضة المصريَّة

إن الشرق لم يكن سريع الخطى في انتقاله من دور الجمود إلى دور الخلاص ، لأنه قضى نحو قرن كامل يجاذب بعضه بعضاً عن الطريق القويم بين من يحسبون أن الخلاص كله في اتباع الجديد على علاَّته ومن يحسبون أن هذا الخلاص مطلب بعيد المنال علينا إذا نحن لم ننبذ الجديد بقضِّه وقضيضه .

وفي مصر كانت حملة نابليون هي الصدمة التي خصَّتها بدروسها العاجلة ، وكانت دروساً محتومة لا تمهل المتعلِّم أن يتردَّد بين الجمود والحركة ، ونابليون لم يزحف على المماليك بجيش واحد بل بجيشين : جيش يحمل السلاح ، وجيش آخر من جماعة العلوم والفنون يحمل الكتب والأوراق .

وربما كان من بواعث إحياء الثقة بعد موتها ، ومن بواعث الإقبال على هذه العلوم الغربيَّة بعد نفور منها والإعراض عنها ، أن أذكياء البلد فهموا أنها "بضاعتنا

---

(١) لمزيد من التفصيل حول سمات عصر النهضة الأوربيَّة ، الرجوع إلى عباس محمود العقاد " عبد الرحمن الكواكبي "مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ،فصل " العصر".

رُدَّت إلينا" وأن الفرنسيين إنما أخذوا من علومنا في الشرق ما أهملناه وضيَّعناه فبلغوا به من القوَّة حديثاً مثل ما بلغناه قديماً ، ولا يزالون يبحثون عن المزيد ليبلغوا فوق ما بلغوا ، وقد فارقت الحملة الفرنسية مصر ولم تفارقها فكرة التقدُّم العصري الذي سبق إليه القوم بعلوم ابتكروها أو بعلوم اقتبسوها منَّا ، وآن لنا أن نردَّها إلينا . (١)

عند المواجهة بين الحملة الفرنسيَّة ، والمقاومة المصريَّة ظهر الفارق الكبير بين ما وصلت إليه أوربا من تقدُّم ونهضة وديمقراطيَّة ، وما انحدرت إليه مصر من تخلف ورجعيَّة واستبداد .

فالمجتمع الفرنسي كان قد تقدَّم بالإنتاج اقتصادياً ووصل إلى مرحلة من التنوير سياسيّاً من حيث الثورة على الحكم المطلق وإقامة الجمهوريَّة ، وإعلان مبادئ الحريَّة والإخاء والمساواة لكافة المواطنين . أما المجتمع المصري الشرقي العثماني فكان لا يزال نظاماً عسكريّاً ، واقتصاديّاً راكداً بشكل عام وجد فيه الأجانب وسيلة سهلة للسيطرة . وبالمقارنة بين المجتمعين يلاحظ أن ميزان القوَّة الماديَّة والتفوُّق الحضاري كان في صالح الغرب الفرنسي . (٢)

وعلى الرغم من أنَّ الحملة الفرنسيَّة تعتبر أوَّل موجة استعماريَّة أتت إلى مصر والشرق فإنها قد حملت معها نسمات الحريَّة والديمقراطيَّة التي نادت بها الثورة الفرنسيَّة ؛ ولذلك فإن الحملة قد أوجدت في مصر مؤسسات برلمانيَّة شعبيَّة ولو أنها لم تكن منتخبة كما كان الأمر في فرنسا ذاتها إلا أنها تضمَّنت إشراك العنصر الوطني في الحكم وولَّدت عند المصريين روحاً جديدة .

فقد أنشأ نابليون دواوين أو مجالس مؤلَّفة من كبار العلماء والتجار وممثلي الطوائف ومشايخ الحِرَف للنظر في الشئون العامَّة وكان لذلك أثره في اشتداد ساعد العلماء والمشايخ مما ظهر أثره فيما بعد عام ١٨٠٥ .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول النهضة المصرية راجع عباس محمود العقاد " عبقري الإصلاح والتعليم محمد عبده " مكتبة مصر ، فصل " العصر " .
(2) د. عطية القوصي وآخرون " تاريخ مصر الحديث " مرجع سابق ص ٧٨ ، ٧٩ .

لقد عمل الفرنسيون على تحسين العاصمة " القاهرة " فأنشئوا طرقاً واسعة منتظمة في المدينة وغرسوا الأشجار على حافتيها وأرغموا السكان على الإضاءة ليلاً وردموا بركة الأزبكيَّة ومنعوا الدفن في مقابرها .

وكان من الآثار الإيجابيَّة للحملة الفرنسيَّة أيضاً أنها كشفت عن وضعيَّة العلماء ورجال الدين والمثقفين وعدم مواكبتهم للتقدُّم الحديث خاصة في أوروبا حيث كانت النخبة المصريَّة ، بسبب ما فرضه عليهم العثمانيون من عزلة ، يتوهَّم أنهم محيطون بالعلوم كافة فلما رأوا الفلكيين وأهل المعرفة ، والعلوم الرياضيَّة كالهندسة والهيأة والنقوشات والرسومات والمصوِّرين ، ورأوا المكتبة الجديدة التي أنشأها الفرنسيون ، رأوا المطبعة التي أتى بها بونابرت عَرَاهم شيء من الدهشة وحب الاستطلاع . [١]

مصر تختار حاكمها لأوَّل مرة

بعد خروج الفرنسيين من مصر حدث تنازع بين ثلاث قوى هي : الدولة العثمانيَّة، والإنجليز ، والمماليك ، وكانت هذه القوى الثلاث قد اتحدت من قبل ضد الفرنسيين ، لكن بعد خروج الفرنسيين أصبحت كل منها تتطلَّع إلى الانفراد بالحكم.

ولم يكن أيٍ من هذه القوى يحسب حساباً للقوى الوطنيَّة التي تبلوت أثناء الحملة الفرنسيَّة وقامت بدور بارز في مقاومتها ، وقد اتَّسعت خبراتها بالدخول في تجارب الحكم والسياسة مع الفرنسيين والإطلاع على المعارف الجديدة فبعد خروج الحملة الفرنسيَّة وتعرُّض مصر لكثير من الاضطراب والصراعات وتعدُّد الولاة من قبل السلطان العثماني الذين كان آخرهم خورشيد باشا .

اندلعت ثورة شعبيَّة، قادها "مجلس الشرع" – المكوَّن من علماء الأزهر– سنة ١٨٠٥م، ضد الوالي التركي" خورشيد باشا"، وخلعته عن حكم البلاد، رغم أنه مولَّى من قِبل السلطان ..ويومئذ أعلن السيد عمر مكرم باسم "مجلس الشرع" أن الأمَّة هي مصدر السلطات، وقال: "إن أولي الأمر هم العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل،

---

(١) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصرية " دار نهضة الشرق ص ٦٦ ، ٦٧ بتصرف .

ولقد جرت العادة من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، حتى الخليفة والسلطان، إذا ساروا فيها بالجور، فإن أهل البلد يعزلونه ويخلعونه."..

ولقد اختار "مجلس الشرع" –باسم أهل البلاد– محمد عليّ باشا واليًا على مصر، ونزل السلطان العثماني على إرادة أهل البلاد. (١)

واختيار مجلس الشرع محمد عليّ والياً على مصر حدث له ما بعده فهذه أول مرة في تاريخ مصر يُعزل فيها الوالي بإرادة الشعب ، ويعيَّن آخر بإرادة الشعب ، وأن يكون اختياره بمعرفة زعماء الشعب .

كذلك أوَّل مرة توضع شروطٌ للولاية فقد أخذ زعماء الشعب من العلماء على محمد عليّ العهود والمواثيق التي تمثلت في :

١– أن يسير فيهم بالعدل .

٢– ألا يبرم أمراً إلا بمشورتهم . (٢)

وفي ذلك يقول الجبرتي : " ركب الجميع وذهبوا إلى محمد عليّ وقالوا : له إنا لا نريد هذا الباشا حاكماً علينا ولابد من عزله من الولاية .

فقال : ومن تريدونه يكون والياً .

قالوا له : لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا لما نتوسَّمه فيك من العدالة والخير .

فامتنع أولاً ثم رضي ، واحضروا له كركاً وعليه قفطان وقام إليه السيد عمر والشيخ الشرقاوي فألبساه له وذلك وقت العصر ونادوا بذلك في تلك الليلة في المدينة . (٣)

---

(1) د. محمد عمارة " ثورات مصر الشعبية " موقع الإسلام اليوم .
(2) د. عطية القوصي وآخرون " تاريخ مصر الحديث " مرجع سابق ص ٩٣ ، ٩٤ .
(3) عبد الرحمن الجبرتي " تاريخ عجائب الآثار " مرجع سابق ج ٣ ص ٦٢ ، ٦٣ .

ولكن الوالي المخلوع رفض أن ينزل عن منصبه حتى يأتيه أمر من السلطان فقاد عمر مكرم المقاومة المسلَّحة حتى صدر فرمان السلطان بخلع خورشيد باشا وتولية محمد عليّ .

طموحات الحاكم الذاتيَّة والمصلحة الوطنيَّة

وهناك قضيَّة مهمَّة يجب تجليتها قبل الحديث عن النهضة التي قام بها محمد عليّ في مصر لأن عدم تجلية هذه القضية أغرت كلَّ حكَّام مصر بإلباس طموحاتهم الذاتيَّة الخاصَّة ثوب المصالح الوطنيَّة العامَّة . وبدلاً من يضحُّوا بأنفسهم في سبيل نهضة وطنهم ضحُّوا بوطنهم في سبيل طموحاتهم ورغبات أنفسهم !!

وأساس هذه السوءة الكبرى هو حكم الفرد وغياب الديمقراطيَّة ، والديكتاتوريَّة هي أمُّ الكبائر في مجال السياسة والحكم ، وهي الشيطان الأكبر الذي يأمر الحاكم بالسوء والفحشاء والكذب على الله والناس ، ويجمِّل سوءات حكمه ببعض الإنجازات الماديَّة وتلبية بعض المطالب العاجلة ، والإنجازات الماديَّة لا تساوي شيئاً بجوار الإنجازات المعنويَّة ؛ فالأولى تفنى والثانية تبقى ، ودولة الظلم ساعة ودولة الحقِّ إلى قيام الساعة .

ومحمد علي يُعَدُّ نموذجاً للحاكم المُسْتبد فبرغم أن شعب مصر هو الذي عيَّنه والياً عليهم ، وأعانوه على التخلُّص من مقاومة السلطان العثماني ، ودفعوا له ما أراد من المال ليدفع للجند المتمرِّد أجره وجرايته ، وأخذوا عليه المواثيق ، كما بينا، وأنهم وقفوا معه موقفاً بطوليّاً في صد حملة فريزر وإجلائها إلا أن محمد عليّ نَكَصَ على عَقِبَيْهِ ونقض ميثاقه مع قادة الشعب وتنكَّر لفضلهم عليه ، بل راح يتخلَّص منهم واحداً تلو الآخر ثم كبت الحريات وقمع المعارضة، واستبدَّ بحكم مصر .

وبعد أن أحكم محمد عليّ قبضته على نظام الحكم في مصر ، بقضائه على المماليك وإقصاء القوى المصريَّة الوطنيَّة أدرك – ككل حاكم مستبد – أنه لتحقيق أهدافه التوسعيَّة، كان لا بد له من تأسيس قوَّة عسكريَّة نظاميَّة حديثة، تكون بمثابة

الأداة التي تحقِّق له تلك الأهداف فأنشأ جيشاً يضارع الجيوش الأجنبيَّة في قتالها، وقرر أن يستبدل بجنوده غير النظاميَّة جيشاً على النظام العسكري الحديث .

يقول عبد الرحمن الرافعي : " إن الجيش هو الدعامة الأولى التي شاد عليها محمد على كيان مصر المستقلَّة ، ولولاه لما تكوَّنت الدولة المصريَّة ولا تحقق استقلالها ، وهو الذي كفل هذا الاستقلال وصانه نيفاً وستين سنة ، فلا غرو أن خصَّه محمد عليّ بأعظم قسط من عنايته ومضاء عزمه ، وليس في منشآت محمد عليّ ما نال عنايته مثل الجيش المصري ، ويكفيك دليلاً على مبلغ تلك العناية أن منشآته الأخرى متفرِّعة عنه ، والفكرة في تأسيسها أو استحداثها إنما استكمال حاجات الجيش ، فهو الأصل وهي التَّبَع . فتقرير محمد عليّ إنشاء مدرسة الطبِّ مثلاً يرجع في الأصل إلى تخريج الأطباء الذين يحتاج إليهم الجيش ، وكذلك دور الصناعة ومصانع الغزل والنسيج ، كان غرضه الأوَّل منها توفير حاجات الجيش والجنود من السلاح والذخيرة والكساء ، واقتضى إعداد الأماكن اللازمة لإقامة الجنود بناء الثكنات والمعسكرات والمستشفيات ، واستلزم تخريج الضباط إنشاء المدارس الحربيَّة على اختلاف أنواعها ، وكذلك المدارس الملكيَّة كان الغرض الأوَّل منها تثقيف التلاميذ لإعدادهم على الأخصِّ لأن يكونوا ضبَّاطاً ومهندسين وإرسال البعثات إلى أوروبا كان الغرض الأوَّل منه توفير العدد الكافي من الضُّباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالأداة الحربيَّة ، صحيح إن هذه المنشآت وغيرها كان لها أغراض عمرانيَّة أخرى ، لكن خدمة الجيش كانت أوَّل ما فكَّر فيه محمد عليّ .

فالجيش إذن فضلاً عن مهمَّته الأولى من الدفاع عن استقلال البلاد كان أداة لتقدم العمران في مصر . [١]

إذن لم يكن محمد عليّ محبّاً مصرَ حريصاً على قوتها ونهضتها بقدر ما كان محبّاً نفسَه حريصاً على إقامة إمبراطوريَّة توسعيَّة تحقِّق له وأسرته مجداً خاصّاً ، فنهضة مصر التي سعى لإنشائها ليست بدافع وطني بل بدافع شخصي وليست غاية

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط٥ دار المعارف ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

في ذاتها بل وسيلة لطموح ذاتي وينبغي أن نقيِّم كل أعمال محمد عليّ بهذا المعيار، وقد يقول قائل ومن أدراك بنيَّة الرجل فلعلَّه كان وطنيّاً مخلصاً .

إن الفرق بين الوطني المخلص ، وصاحب الطموح الشخصي أنَّ الوطني المخلص :

أولاً : لا يستبدُّ بالحكم بل يشرك معه كلَّ القوى الوطنيَّة وينتفع بكل صاحب رأي .

ثانياً : إذا تعارض طموحه الخاص مع المصلحة الوطنيَّة العامَّة غلَّب دون تردُّد المصلحة الوطنيَّة .

ثالثاً : أن يعدل في القضية ويحكم بالسَّوِيَّة ويسير مع السَّريَّة . (١)

ومحمد عليّ استبدَّ بالحكم ، وسخَّر الرعيَّة لتحقيق طموحه الخاص ، ولم يعدل بين الرعيَّة ولم يحكم بالسويَّة ، كما سنرى ، نعم نهض محمد عليّ بمصر عسكريّاً، وعلميّاً ، واقتصاديّاً في سبيل تحقيق طموحه في تكوين إمبراطوريَّة كبرى ، لكن انهارت هذه النهضة لمَّا فشل محمد عليّ في تكوين إمبراطوريته ؛ لأن هذه النهضة قامت بسطوة فرد وانهارت بضعفه ، ولم تقم على الحبِّ والعدل والشورى والتعاون؛ لذا سنرى أن المؤرخين عندما يذكرون إنجازات محمد عليّ العسكريَّة أو العلميَّة أو الاقتصاديَّة فإنهم يبدءونها بقولهم أنشأ محمد علي ... أقام محمد عليّ ... وجَّه محمد عليّ ... أسَّس محمد عليّ ... إلخ وذلك لأنَّ محمد عليّ قد احتكر كلَّ السلطات كما احتكر الزراعة والصناعة والتجارة كما سنبين .

محمد عليّ والنهضة المصريَّة الحديثة

أولاً : النهضة العلميَّة والتعليميَّة

(١) المقصود بـ "يسير مع السريَّة " أن يكون شجاعاً يتقدم صفوف القتال هذا هو الأصل فيها ، لكن الأمر لا يقتصر على الحرب والقتال إنما يمتد ليشمل سائر معايش الناس فالحاكم العادل يجب أن يكون قدوة حسنة للناس وأن يتقي الله في المنشط والمكره ، وفي الرضا والغضب ، والسر والعلانية .

إذا ذكرت حسنات محمد عليّ كان من أجلِّ أعماله توجيهه جزءاً كبيراً من جهوده إلى إحياء العلوم والآداب في مصر ، وذلك بنشر المدارس على اختلاف درجاتها ، وإرسال البعثات العلميَّة إلى أوروبا ، وقد اتَّبع في هذا السبيل تلك الفكرة التي اتبعها في إنشاء الجيش والأسطول ، ذلك أنه اقتبس النظم الأوربيَّة الحديثة في نشر لواء العلم والعرفان ، فأسَّس المدارس الحديثة ، وأخذ من الحضارة الأوربيَّة خير ما أنتجته العلوم والقرائح ، فنهض بالأفكار والعلوم في مصر نهضة كبرى كانت أساس تقدُّم مصر العلميِّ الحديث . (١)

كما وجَّه محمد عليّ همَّته إلى إيفاد البعثات المدرسيَّة إلى أوربا ليتمَّ الشبان المصريون دراستهم في معاهدها العلميَّة ، وهذه الفكرة تدلُّ على ناحية من نواحي عبقريَّة محمد عليّ باشا ؛ فهو لم يكتف بأن يؤسَّس المدارس والمعاهد العلميَّة بمصر ليتلقَّى فيها المصريون العلوم التي تنهض بالمجتمع المصري ، بل أن ينقل إلى مصر معارف أوروبا وخبرة علمائها ومهندسيها ورجال الحرب والصنائع والفنون فيها ، وأراد أن تضارع مصر أوروبا في مضمار التقدُّم العلميِّ والاجتماعيِّ ؛ فقصد من إرسال البعثات تكوين فئة من المصريين المثقفين لا يقلُّون عن أرقى طبقة مهذبة في أوروبا .

وأراد من جهة أخرى أن تجد مصر من خريجي هذه البعثات كفايتها من المعلِّمين في مدارسها العليا ، والقوَّاد والضُّباط لجيشها وبحريتها ، ومهندسيها والقائمين على شئون العمران فيها وإدارة حكومتها لكي لا تكون مع الزمن عالة على أوروبا من هذه الناحية .

ولو تأمَّلت مليّاً في هذا العصر الذي نشأت فيه هذه الفكرة واختلجت في نفس محمد عليّ ، لعجبت لعبقريَّة كيف أنبتت هذا المشروع ، ففي ذلك العصر لم يفكِّر حاكم شرقيٌّ ولا حكومة شرقيَّة في إيفاد مثل هذه البعثات ، وهذه تركيا وسلطانها كان

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص ٣٩٧ .

يملك من الحول والسلطة أكثر مما يملك محمد عليّ لم يفكِّر حينذاك أصلاً في إيفاد البعثات المدرسيَّة إلى المعاهد الأوربيَّة . (١)

كما أنشأ محمد عليّ العديد من الكلِّيات وكانت يطلق عليها آنذاك "المدارس العليا" مثل مدارس : الهندسة والطب والصيدلة والمعادن والألسن والزراعة والمحاسبة والطب البيطريّ ، والصنايع والفنون ، وقد بلغ مجموع طلاب المدارس العليا نحو ٤.٥٠٠ طالب ، كما أنشأ خمسين مدرسة ابتدائيَّة . (٢)

وجهود محمد عليّ في مجال العلم والتعليم مشكورة ولا ريب وإن كان هدفه الأساسي منها هو إعداد جيش قوي يخوض به حروبه التوسعيَّة ، وليس إعداد جيوش قويَّة من المصريين المتعلِّمين تكون قادرة على حماية بلادهم من أي اعتداء، وقادرة على بناء حضارة جديدة على الأساسين اللذين بني بهما أجدادهم حضارتهم وهما : العلم والإيمان أو المدنيَّة الحديثة والقيم السماويَّة الخالدة التي تأمر بالعدل والإحسان وتنهى عن الفحشاء والمنكر والبغي { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ } [النحل : ٩٠]

ثانياً : البناء الاقتصاديِّ والعمرانيِّ

من القواعد الأساسيَّة في نهضة الأمم أن إنماء ثروة البلاد والمحافظة على كيانها المالي من أكبر دعائم الاستقلال ؛ لأن العمران مادة التقدُّم ، والثروة الأهليَّة هي قوام الاستقلال الماليِّ ، ولا يتحقَّق الاستقلال السياسيُّ ما لم يدعِّمه الاستقلال الماليُّ والاقتصاديُّ ، تلك الحقائق التي أجمعت الآراء على صحتها ووجوب العمل بها ، كان محمد عليّ أوَّل من قدَّرها قدرها ؛ فقد اتَّجهت أنظاره منذ أوائل حكمه إلى إصلاح حال البلاد الاقتصاديَّة وإنشاء أعمال العمران فيها لتنمو ثرواتها القوميَّة، ولم تفتر

(٢) نفسه ص ٤٠٧ .
(٣) نفسه ص ٤٠٤ .

عزيمته عن متابعة جهوده من هذه الناحية حتى خلَّف أعمالاً ومنشآت يزدان بها تاريخه . [١]

ولكن إصلاح محمد عليّ الاقتصاديَّ وإنشاءاته العمرانيَّة كانت تخدم مشروعه أولاً كما سنرى وليس الثروة القوميَّة كما ذكر الرافعي .

نظام الاحتكار

نظَّم محمد عليّ الاقتصاد المصري في الزراعة والصناعة والتجارة على قاعدة الاحتكار ، والاحتكار يعني أن تقوم الحكومة ممثلة في محمد عليّ بتحديد نوع الغلاَّت التي تزرع ونوع المصنوعات التي تُنْتج ، وتحديد أثمان شرائها من المنتجين ، وأثمان بيعها في السوق ، وبهذا الأسلوب يضمن محمد عليّ الدخول في سوق التجارة الدوليَّة منافساً لغيره من الدول ، وبمعنى آخر فالاحتكار نوع من التوجيه الاقتصادي تحت إشراف الحكومة لصالح الحاكم وحكومته وليس المواطنين الذين قاموا بهذا النشاط الاقتصادي .

ولنتعرَّف الآن على نظام الاحتكار في المجالات الاقتصاديَّة المختلفة :

احتكار الزراعة

مجمل النظم الزراعي في العصر العثماني في مصر كان الفلاح ينتج محصولاته ولا يعود عليه منها إلا ما يسد الرمق أو يبقى على الحياة ؛ بسبب الأعباء الضرائبيَّة الملقاة على عاتقه وقد أدَّى ذلك إلى هجر الفلاحين قراهم . [٢]

ولكي نعرف إلى أي مدى وصلت حال الفلاح المصري تحت الاحتلال العثماني المملوكي قبل محمد عليّ نقرأ ما كتبه علماء الحملة الفرنسيَّة عن الفلاح المصري

جاء في كتاب وصف مصر : " ثمة كثير من المزارعين الأحرار على ضفاف النيل قد أصبحوا مجرد فلاحين أُجراء ، أو عبيد مطحونين تحت وطْأة تلك الضرائب

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط ٥ دار المعارف ص ٤٨٧ .
(٢) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصرية " دار نهضة الشرق ص ٤٢

الباهظة ، يفلحون هناك وفي حلوقهم غُصَّة ، أراضي خصبة ، لكنهم لا يستطيعون أن يجنوا لها ثماراً ، فهذا الوادي الخصيب في الفيوم ، وتلك السهول الخصبة في الدلتا التي كانت غزيرة الإنتاج تحت حكم الفراعنة والبطالمة ، لا تنتج الآن بالكاد ربع ما كانت تنتجه في الماضي . " (١)

هذا بسبب نظام الالتزام الجائر (٢) الذي سنَّه العثمانيون المحتلُّون وانتفع به المماليك والأعيان المستغلِّون ، وعانى منه الفلاحون المصريون أصحاب البلد وأصحاب الإنتاج الزراعي والحيواني .

ويستشهد علماء الحملة الفرنسية على الجور الواقع على الفلاح المصري بشهادة المعلم يعقوب الذي أكدَّ لهم أن الفلاح لا يحصل من زراعته لفدان من القمح إلا على إردبٍّ واحد يخصم منه مصاريف زراعته !!

" لكي نقدِّم فكرة تقريبيَّة عن بؤس الفلاحين فسوف نعتمد على شهادة المعلم يعقوب المباشر القبطي الذي أكَّد لنا أن ١٠ فدادين من الأرض في الصعيد تنتج خمسين إردبّاً من القمح من بذور خمسة أرادب ، كما أكَّد لنا بالمثل أنَّ الأقساط التي يدفعها الفلاحون للملتزم عيناً لا تقلُّ مطلقاً عن ٣- ٣.٥ إردبّ من الحبوب عن الفدان ، فإذا قمنا بخصم مصاريف الحرث والبذر نجد أنه لا يتبقى شيء على وجه التقريب لهؤلاء الفلاحين التعساء ." (٣)

لقد أهمل العثمانيون وعمالهم المماليك الري وبناء القناطر والجسور وتنظيم استخدام مياه الفضيان مما كان سبباً في تقلُّص الرقعة الزراعيَّة ، كما أنَّ اتِّباع نظام الالتزام قلَّل من إنتاجيَّة الأرض المزروعة بسبب إهمال الفلاح أرضه التي أصبح خيرها لغيره فماذا فعل محمد عليّ لزيادة مساحة الرقعة الزراعيَّة ، وإنتاجيَّة الفدان، وتحسين وضع الفلاح ؟

---

(١) علماء الحملة الفرنسيَّة موسوعة " وصف مصر " الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٢٠٢ .
(٢) نظام "الالتزام" يسمح لبعض الأفراد الذين يسمون بالملتزمين بدفع حصص الضرائب عن بعض القرى، ويخوِّل لهم جمعها بمعرفتهم، مما كان يرهق المزارعين لأن الملتزمين كانوا يجبون تلك الأموال بقيمة أكثر مما دفعوه من ضرائب .
(٣) علماء الحملة الفرنسية موسوعة "وصف مصر " مرجع سابق ص ٢٠٧ .

ألغى محمد عليّ نظام الالتزام وصادر أراضي الملتزمين خاصة بعدما تخلَّص من المماليك نهائيّاً في مذبحة القلعة وتمَّ تسجيلها باسم الدولة ، كما ضمَّ أراضي الأوقاف لصالح الدولة ، وكذلك المساحات التي عجز أصحابها عن إثبات حيازتهم لها .

بعد ذلك أعاد محمد عليّ توزيع مساحات الأرض على الفلاحين ، بحيث خصَّ كل أسرة ما بين ٣- ٥ أفدنة حسب قدرة كل منها ، وذلك للانتفاع بها بشرط دفع ما تقرره الحكومة من ضرائب وأموال ، ولا تنزع الأرض من المنتفع إلا إذا عجز عن دفع ما عليها من أموال . (١)

والحقيقة أن محمد عليّ قد حرَّر الفلاح من استغلال الملتزم ليستعبده هو ؛ فحكومة محمد عليّ هي التي تحدِّد نوع المحصول الذي يزرعه الفلاح ، والثمن الذي تشتري به هذا المحصول ، وهو ثمن بخس ، والثمن الذي تبيع به هذا المحصول في الأسواق المحليَّة والعالميَّة وهو ثمن غالٍ ، وفائض القيمة بعد أن كان يصبُّ في جيب الملتزم أصبح يصبُّ في خزانة محمد على أمَّا الفلاح نفسه بعد أن كان مُسْتغلاً من الملتزم أصبح عبداً لحكومة محمد عليّ أو بالأحرى عبداً لمحمد عليّ نفسه !! وإذا كان سليم الأوَّل اعتبر نفسه مالكاً لأراضي مصر ، وبذلك كان صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها فإنَّ محمد عليّ ملك رقبة أرض مصر ولم يكتف بحق الانتفاع بها فحسب كما فعل الطاغية فرعون حاكم مصر زمن سيدنا موسى . (٢)

{ وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ }[الزخرف : ٥١]

وقد نتج عن سياسة محمد عليّ في مجال ملكيَّة الأرض بعد إلغاء الالتزام ثلاثة أنواع من الملكيَّة الزراعيَّة :

---

(١) د. عبد العزيز نوار وآخرون " تاريخ مصر والعرب الحديث " مطابع روزاليوسف ص ١٢٤

(٢) فرعون اسم علم على حاكم مصر زمن سيدنا موسى وليس لقباً لكل حكام مصر في التاريخ المصري القديم ، ولمزيد من التفصيل حول هذا الموضع الرجوع إلى كتابنا " لسنا فراعنة ولا عرباً ولا أوروميتوسطين ، فمن نكون " دار زهور المعرفة والبركة .

الملكيَّة الكبيرة : وهي أرض واسعة أنعم بها محمد عليّ على أفراد أسرته وكبار رجال حاشيته وكبار الموظفين وبعض الأجانب ، وتسمى بأرض الأبعاديَّة .

الملكيَّة المتوسطة : وتتكون من :

١- أراضي الوسيَّة [١] التي كانت للملتزم حيث تركها له محمد عليّ يحتفظ بها طوال حياته .

٢- أراضي المسموح ، وهي أرض أعطاها محمد عليّ لمشايخ البلاد وكبار الأعيان بنسبة ٥ % تقريباً من زمام القرية معفاة من الضرائب مقابل الخدمات التي يقومون بها للحكومة .

الملكيَّة الصغيرة : وهي ملكيَّة الانتفاع للفلاحين من ٣- ٥ أفدنة [٢] والتي سبق الحديث عنها .

كان هدف محمد عليّ توفير أكبر قدر من الدخل من الإنتاج الزراعي للصرف منه على حروبه التوسعيَّة فاتبع الأساليب الآتية :

١- إحلال أساليب زراعيَّة جديدة من شانها زيادة الإنتاج وتقليل الجهد ، وفي هذا الشأن استقدم المدربين الماهرين من كل مكان .

٢- الاهتمام بالتعليم الزراعي ، حيث استقدم الخبراء الزراعيين من الخارج وأنشأ مدرسة الزراعة .

٣- تحسين طرق الري بشق الترع فضلاً عن إقامة القناطر الكثيرة على النيل ، وأهمها القناطر الخيريَّة ، ونتج عن ذلك تحويل أراضي الوجه البحري إلى الري الدائم .

٤- إدخال أنواع جديدة من الغلاَّت الزراعيَّة ، وتحسين زراعة القطن . [٣]

---

(١) الوسيَّة : وهي الأرض التي يملكها الملتزم ملكيَّة كاملة ، ويستخدم فيها من يشاء بالشروط التي تتراءى له ، وهي غير أرض الالتزام .
(٢) د. عبد العزيز نوار وآخرون " تاريخ مصر والعرب الحديث " مطابع روزاليوسف ص ١٢٤
(٣) نفسه ص ١٢٥

وقد كان الاحتكار يطبَّق في الزراعة على النحو التالي :

١- كان للحكومة أن تنزع الأرض من تحت يد من تشاء إذا اقتضت المصلحة العامَّة ذلك دون أن تدفع له تعويضاً .

٢- تعطي الحكومة للفلاحين ما يلزم الزراعة من آلات الري والحرث والمواشي ، ومأمور المركز هو الذي يحدِّد لكل فلاح مساحة الأرض التي تعطي له مقدار ما يخصَّص لكلِّ نوع من الزراعات ، وإذا جاء الحصاد اشترت الحكومة من الفلاح حاصلاته بالثمن الذي تحدِّده طبقاً لنظام الاحتكار ، ولا تترك إلا الحبوب ثم شمل الاحتكار الحبوب أيضاً . (١)

وعن نظام الاحتكار يقول عبد الرحمن الرافعي أحد المعجبين بمحمد على وسياسته : " ولا نزاع في أنَّ إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكيَّة لا يمكن أن يعدُّ إصلاحاً ، بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح ، قال المسيو مانجان ، وهو صديق لمحمد عليّ : إن التعديلات التي أدخلها الباشا في نظام الملكيَّة ، لم تكن متَّفقة مع الصالح العام ، فلا هو احترم الملكيَّة الفرديَّة ، ولا هو اعترف بها ، كما أن الذين عجزوا عن دفع الإتاوات والضرائب المختلفة التي فُرِضَت على أملاكهم اضطروا أن يتنازلوا عنها ، وقال إنه لما أمر محمد عليّ بمسح الأراضي في القطر المصري زاد عدد الأفدنة بسبب تغيير مقياس المساحة وإنقاص طول القصبة ، وزاد بالتالي ما يطلب على الأرض من الضرائب ، وإلغاء الالتزام حرم الملتزمون من الأملاك التي كانوا يستثمرونها ، فإلغاء الالتزام مع عدم إنشاء الملكيَّة الفرديَّة معناه إلغاء الملكيَّة وامتلاك الحكومة لجميع الأراضي الزراعيَّة ، ولئن كان محمد عليّ قد أمر بترتيب إيراد سنوي للملتزمين الذين نُزِعَت الأرض من تحت أيديهم إلا أن هذه الرواتب لا تتوارث فكانت تسقط بوفاة الملتزم ، ويقول المسيو مانجان أيضاً إن هذا النظام القاسي قد نشر

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط ٥ دار المعارف ص٥٢٩ .

الأحزان في العائلات ، وقد أسهب الجبرتي في وصف تذمُّر الناس من هذا النظام في حوادث ربيع الأول سنة ١٢٢٩هـ (١٨١٤م) . " [١]

والحقيقة أن نظام الاحتكار في الزراعة قد ألحق الظلم والحيف بالفلاح الذي أحسَ أنه لا يعمل لمصلحته وإنما لمصلحة الحكومة ؛ لذلك فإنه لم يحاول تحسين إنتاجه ، وأدى هذا الوضع إلى ضيق الفلاحين ومغادرة قراهم هروباً من الظلم الواقع عليهم ولجئوا إلى المدن والصحراء المصريَّة بل وإلى الشام ، واستمرَّ هروب الفلاحين من الاحتكار والظلم والجنديَّة رغم كثرة التشريعات التي صدرت لكي تجرِّم الفلاحين الهاربين . [٢]

لقد تسبب نظام الاحتكار الذي طبَّقه محمد على في هجر الفلاح المصري أرضه ولجوئه إلى المدن والصحراء المصريَّة بل إلى ترك مصر وفراره إلى الشام الأمر الذي لم يحدث في تاريخ مصر إلا أيام الرومان .

يقول الرافعي : " وقد ساءت حالة الفلاحين لدرجة اضطرار الكثير منهم إلى الهجرة من قراهم ، وخربت قرى عديدة بسبب هذه الهجرة ، واضطرت الحكومة إلى إصدار الأوامر المشددة برجوع المهاجرين وتهديد من لم يرجع بأشد أنواع العقاب " [٣]

لقد حوَّل محمد عليّ الفلاح المصري إلى عبد بعدما أخذ أرضه وسخَّره لزراعتها بغير عائد يذكر وعاقبه أشد أنواع العقاب إن ترك أرضه بحثاً عن رزقه في أرض الله الواسعة ، وأجبره على التجنيد للمشاركة في حروب توسعيَّة لا ناقة له فيها ولا جمل ، ووصل به الطغيان أن يجرَّد جيوشه لغزو الشام ؛ ليستعيد الفلاحين الذين هربوا من الفقر والقهر والتجنيد الإجباري تلك الكوارث الثلاث اللاتي فرضهن محمد عليّ عليهم .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص٥٢٩ ، ٥٣٠ .
(٢) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصرية " مرجع سابق ص ٧٩ .
(٣) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص ٥٥٠ .

لقد كانت دوافع محمد عليّ للحرب في الشام المباشرة المعلنة تتلخص في رغبته في إرجاع الفلاحين المصريين (وكانوا نحو ستة آلاف) الذين هربوا من مصر إلى الشام تخلصاً من الضرائب وفرُّوا من الخدمة العسكريَّة . (١)

وقد أرسل محمد علي بالفعل حملة عسكريَّة إلى عكا وسوريا لتأديب أحمد باشا الجزار الذي رفض ردَّ الفلاحين الهاربين إلى ولايته ، واجتاحت الجيوش المصريَّة الشام وتحركت جيوش السلطان العثماني لردِّ محمد عليّ دون جدوى فعقدت اتفاقيَّة بينهما ، ولم تكن سوى هدنة يستعد فيها المتحاربان لجولة أخرى . (٢)

احتكار محمد عليّ الحاصلات الزراعيَّة

لم يكن الفلاحون الذين خوَّلهم محمد عليّ حق الانتفاع بالأراضي من اليسار بحيث يستطيعون أداء الضريبة نقداً في موعدها ، كما أن الحكومة من جهة أخرى كانت تعطي الفلاح أدوات الزراعة والمواشي والبذور التي يحتاجونها إليها قرضاً ، فكانت ديناً عليهم يجب أن يؤدوه مع الضرائب ، وهم كما قدَّمنا عاجزون عن أدائها نقداً لما كانوا عليه من الفقر والفاقة ، لذلك أذن محمد عليّ للفلاحين أن يؤدوا الضريبة صنفاً من حاصلات أراضيهم ، وأنشأ في المديريات شوناً (جمع شونة) لتُحْفَظ فيها الحاصلات التي تُجْنَي من الفلاحين ، ومن هنا صارت الحكومة مالكة لمعظم حاصلات القطر المصري الزراعيَّة .

وكانت الحكومة تتولى بيعها للأهالي ولتجار الجملة من الأجانب الذين يصدِّرونها للخارج ، وتتولى هي أيضاً تصديرها لحسابها وبيعها في ثغور فرنسا وإيطاليا والنمسا وإنجلترا ؛ فربحت من هذا العمل أرباحاً طائلة ، فكانت هذه الأرباح مغرية لها باحتكار حاصلات القطر المصري والاتجار بها .

وذلك أن محمد عليّ قرر أن تحتكر الحكومة جميع الحاصلات الزراعيَّة بحيث يحظر على الفلاحين أن يبيعوها إلى التجار ، وفرض عليهم أن يبيعوها للحكومة

---

(١) د. عبد العزيز نوار وآخرون " تاريخ مصر والعرب الحديث " مطابع روزاليوسف ص ١٤٤ .
(٢) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٩٩ .

بأثمان تقررها هي ؛ فصارت الحكومة محتكرة لتجارات حاصلات القطر المصري بأكمله ، وهكذا تسلسل نظام الاحتكار ، فبعد أن تملَّكت الحكومة معظم الأراضي الزراعيَّة واحتكرتها بإلغاء نظام الالتزام واسترداد أملاك الملتزمين وإلغاء معظم الأوقاف ، احتكرت كذلك الحاصلات الزراعيَّة ، أي أن الحكومة صارت المالكة للأراضي الزراعيَّة ثم المحتكرة لحاصلاتها جميعاً ، فلم يكن للفلاح ملكيَّة على أرضه ولا على ما تنتجه !

قررت الحكومة إذن شراء الحاصلات من الفلاحين بأثمان تحددها هي ، وكانت تخصم من الثمن ما عليهم من الضريبة وتدفع لهم الباقي نقداً وصارت هي التي تتولى التصرَّف في الحاصلات وبيعها والاتجار فيها وتصديرها وشمل الاحتكار حاصلات القطر المصري بأجمعها كالقطن والأرز والغلال والقمح والنيلة والسكر والأفيون الخ .

وصار الفلاحون إذا احتاجوا للغلال للقوت يضطرون إلى شرائها من الحكومة ثانية وكثيراً ما يحدث أن ترفع الحكومة سعر البيع لتربح من ثمن البيع ، فتشتدُّ الضائقة بالناس وترتفع أسعار الغلال في الوقت الذي تفيض بها مخازنها .

ولا جَرَمَ أن هذه الوسيلة وإن كانت تعود على الحكومة بالمكاسب (زمناً ما) إلا أنها من الوجهتين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة تشلُّ حركة التقدم الاقتصاديِّ ؛ لأن إجبار الفلاحين على بيع حاصلات أراضيهم للحكومة وتحديدها لسعر البيع ، عمل ينطوي على الظلم والإرهاق ، وفيه مصادر لحق الملكيَّة وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه ، ومن الانتفاع من تزاحم التجار على الشراء ، ذلك التزاحم الذي ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع ، كما أن العمل بمثل هذا النظام يقتل كل همَّة فرديَّة ويقبض أيدي الناس عن العمل ، ومن ثمَّ يَحُول دون تقدم البلاد أدبيّاً وماديّاً ، ويضرب على الشعب حجاباً من الفقر والجمود .

وقد ذكر الجبرتي احتكار الحكومة للغلال والسكر في حوادث ١٨١٢ وسنة ١٨١٥ وذكر في حوادث سنة ١٨١٦ احتكارها حاصلات الكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقطن والقرطم والقمح والفول والشعير والأرز وذكر في حوادث مارس ١٨١٧ اشتداد أزمة الأقوات بسبب الاحتكار .

ولم يفت معظم كتاب الإفرنج انتقاد هذا النظام فيما كتبوه عنه ، فقال المسيو موريه : " إن هذا الاحتكار هو الجانب السيئ في تاريخ محمد عليّ " ، وقال المسيو مريو : " ولا حاجة بنا إلى الإطالة في عيوب نظام الاحتكار كما وضعه محمد عليّ ، لقد ربح الباشا منه أرباحاً طائلة ، لكنه أفضى إلى فقر الفلاحين وكاد يهوي بهم إلى المجاعة لولا ما اعتادوه من القناعة وشظف العيش . " (١)

موقف الإسلام من الاحتكار

حرَّم الإسلام الاحتكار، ووصف المحتكرين بما وصف به الطغاة المتجبرين ؛ لبيان أن من يمارسه من الطغاة الجبارين .

قال رسول الله ﷺ : " مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ " (رواه مسلم)

وقال تعالى : { إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ } (القصص:٨)

لقد اتَّفق فقهاء المذاهب الإسلاميَّة على أن الحكومة الإسلاميَّة مراقبة السوق وتطهره من المحتكرين؛ لذلك نجد أن الكلام عن الاحتكار في كتب الفقه يأتي ضمن الحديث عن الحسبة وواجبات ولي الأمر؛ لكونه يحتاج إلى تشريعات قانونيَّة مع التحريم والتخويف من العقوبة الأخرويَّة، وعلى الحكومة الإسلاميَّة إذا رأت في السوق محتكرًا أن تأمره بإخراج ما احتكر إلى السوق وبيعه للناس. فإن لم يمتثل فلها أن تجبره على البيع قهرًا وقسرًا ؟

يقول الدكتور محمد بكر إسماعيل الأستاذ بجامعة الأزهر: " احتكار السلع الضروريَّة عمل يدل على الجشع والطمع، وقسوة القلوب، والتعاون على الإثم والعدوان، فهو من الكبائر التي حذَّر الإسلام منها وتوعَّد فاعلها بالعذاب الشديد في الدنيا والآخرة .

فقد روى مسلم في صحيحه ، أن النبي ﷺ قال: " مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ " أي مرتكب خطيئة .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص٥٣٥ ، ٥٣٦ .

وروى أحمد في مسنده أن النبي ﷺ قال: " مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغَلِّيَهُ عَلَيْهِمْ ، كَانَ حَقًّا عَلَى الله أَنْ يَقْذِفَهُ فِي مُعْظَّمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ."

وروى ابن ماجة عن عمر بن الخطاب أنه قال سمعت النبي ﷺ يقول: " مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ضَرَبَهُ الله بِالْجُذَامِ ، أَوْ بِالإِفْلاَسِ " .

هذا في شأن من احتكر طعاماً أو سلعة فما بالنا بمن احتكر اقتصاد مصر كلها !!

احتكار الصناعة

كان نظام الحرف والصناعات في العهد العثماني يقوم على شاكلة نظام الطوائف في أوروبا العصور الوسطى ، فكان هناك طائفة للنجَّارين ، وأخرى للحدَّادين ، وثالثة للبنَّائين ، ورابعة لصانعي الأحذية وهكذا ، وبمقتضى هذا النظام يمر العامل بمراحل محدَّدة حتى ينتقل من مستوى " الصبي " إلى مستوى " المعلم " وصاحب الورشة ، ولكلِّ طائفة " شيخ " ، والإنتاج كفائي ليس في ترتيباته التسويق الواسع ، ولذلك لم يحقِّق التراكم الرأسمالي الذي بإمكانه وحده إحداث تغيير تدريجي أو طفري في قوى الإنتاج وأساليبه . (١)

وفي عصر محمد على سَرَى مبدأ الاحتكار من الزراعة والتجارة إلى الصناعة، فبعد أن صار محمد عليّ المالك الوحيد لأراضي مصر ، ثم التاجر الوحيد لحاصلاتها ، صار الصانع الوحيد لصنائعها ، والظاهر أنه رأى الاحتكار مما يزيد إيراد الحكومة لأنه فتح باباً للربح ، فعمد إلى احتكار الصناعة ، لكن هذه الطريقة أضرَّت بالحالة الاقتصاديَّة في مصر ضرراً بالغاً .

قال المسيو مانجان في هذا الصدد : " كان في البلاد صناعات يتولاها الأفراد ويربحون مما يبيعونه من مصنوعاتهم إلى أهل البلاد ، وما يصدِّرونه منها للخارج، كنسيج أقمشة الكتَّان والقطن والحرير وصناعة الحصر والجلود واستقطار ماء الورد وصبغ النيلة وغير ذلك .

---

(١) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٤٣ .

وكانت هذه الصناعات تُشَغِّل عدداً من السكان يربحون منها نحو ثلاثين ألف كيس كل سنة (١٥٠.٠٠٠ جنيه) ولكن محمد عليّ احتكر هذه الصناعات وأضاف أرباحها إلى حسابه وبعد أن كان الصنَّاع يستثمرون هذه الصناعات صاروا يعملون فيها لحساب الحكومة ، ويقبضون رواتب معلومة ، كعمال مأجورين ، وقال إن من نتائج هذا النظام أن كثيراً من صنَّاع النسيج فضَّلوا ترك صناعاتهم واشتغالهم بالزراعة وآثروها على الاشتغال عمالاً لحساب الحكومة والاستهداف لسوء معاملة موظفيها ، وأن المصنوعات في نظام الاحتكار قد هبطت جودتها عما كانت عليه حين كانت الصناعة حرَّة ولا غرو فإن الصانع الذي لا يعمل لحسابه لا يتقن العمل كما يتقنه لو كان ربحه إليه ، وقال إن احتكار الصناعات قد أضرَّ بالأهالي ؛ لأن الاحتكار من طبيعته أن يتلف مصادر الثروة ، ويحرم الصانع نتيجة كدِّه وتعبه " .

وقد ذكر الجبرتي في حوادث سنة ١٨١٦ ، ١٨١٧ احتكار الحكومة صناعة الغزل والنسيج وما أحدثه الاحتكار من الضيق وارتفاع أسعار المنسوجات ، وكيف أنه شمل " كل ما يصنع بالمكوك وما ينسج على نول أو نحوه من جميع الأصناف من إبريسم أو حرير أو كتان إلى الخيش والفل والحصير في سائر الإقليم المصري طولاً وعرضاً قبلي وبحري من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد " .

وذكر أيضاً في حوادث سبتمبر سنة١٨٢٠ احتكار الحكومة للصابون وتجارته والبلح بأنواعه والعسل وصناعة الخيش والقصب والتلِّي الذي ينسج من أسلاك الذهب والفضة للتطريز والمقصبات والمناديل والمحارم وخلافه من الملابس . [١]

احتكار التجارة

انحصرت التجارة في مصر في العصر العثماني على التجارة المحلِّيَّة داخل الريف وبينه وبين المدن ، أما التجارة الخارجيَّة فقد انحصرت في أوسع نطاقاتها في تجارة Transit (المرور) حيث كانت مصر مَرْسًى كبيراً للتجارة القادمة من جنوب شرق

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط ٥ دار المعارف ص٥٣٦ ، ٥٣٧ .

آسيا والمتجهة إلى أوروبا والعكس ، ولو أن هذه التجارة قد قلَّ نشاطها مع كشف طريق رأس الرجاء الصالح . (١)

كان من الطبيعي وقد خضعت الزراعة والصناعة للاحتكار في عصر محمد عليّ أن تخضع التجارة أيضاً فقد احتكر محمد عليّ التجارة الداخليَّة فالحكومة هي التي تشتري الحاصلات الزراعيَّة وهي التي تتولى التصرف فيها بالبيع للتجار الأجانب في الداخل أو الخارج ، كما كانت تحتكر تجارة الواردات من الخارج .

تراجعت طبقة التجار واضمحلَّ شانها لاحتكار الحكومة التجارة الداخليَّة والخارجيَّة ، وبالرغم من ازدياد متاجر مصر في ذلك العصر فإن ثمرة التجارة كانت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الإفرنج الذين كانوا يتبادلون وإياها حركة التجارة الخارجيَّة ، ولذلك اقترنت زيادة حاصلات مصر وتجارتها الخارجيَّة بظاهرة غريبة ، وهي تضاؤل الثروات الشخصيَّة ؛ فحينما كانت حاصلات مصر أقلَّ مما وصلت إليه كان الأهالي أيسر حالاً ، ولما زادت الحاصلات حلَّ الفقر محلَّ اليسر عند الأهلين ، وذلك راجع لنظام الاحتكار الذي فرضته الحكومة على حاصلات مصر . (٢)

والعجيب أن يبرر محمد عليّ سياسته القاسية الظالمة بقوله : " إن عليَّ أن أحكم شعباً أظهرُ صفاتِه الكسلُ والجهلُ وسوءُ النيَّةِ ؛ فإذا لم أحمله على العمل بقي عاطلاً " واستطرد قائلاً : " يجب أن نقود هذا الشعب كما يُقاد الأطفال لأننا لو تركناه وشأنه فسيعود إلى حالة الفوضى . " (٣)

وهذه آفة كلِّ حاكم مستبد حكم مصر لا يفهم طبيعة الشعب المصري ولا يقرأ تاريخه ليعرف النظام الذي يصلح معه بل يسعى إلى فرض نظامه عليهم ؛ فيترك

---

(١) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٤٣ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط ٥ دار المعارف ص ٥٥١ .
(٣) نقلاً عن د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٨٠ .

المصريون العمل المفروض عليهم ويحتالون على التهرب منه أو يتكاسلون في أدائه ، فحن شعب حرٌّ أبيٌّ لا يُكْرَه على فعل ما لا يرضى .

فعندما قرر محمد علي الاعتماد على المصريين في تكوين جيشه وجعلهم كوقود في حروبه التوسعيَّة وتكوين إمبراطوريته ، وأجبر المصريين على الالتزام بنظام التجنيد الإجباري الذي لم يكن موحَّداً لتجنيد الصالحين للجنديَّة ولم تكن مدة التجنيد العسكري محددة تحديداً واضحاً ، وكثيراً ما قضى الجندي أزهى سني شبابه ورجولته في الجيش حتى لا يعود إلى بلده إلا وقد أشرف على الشيخوخة – لجأ المصريون خير أجناد الأرض إلى التهرُّب من الجنديَّة حتى أنَّ الأمهات كن يشوِّهن أطفالهن ، وكثيراً ما كان الرجال البالغون يقطعون سبابة أيديهم ، وفي مواجهة ذلك صدر منشور محمد علي للأقاليم في ١٢ مارس ١٨٣٣ جاء فيه " عرِّفوا كلا منهم أنه يجب ألا يشوَّه نفسه ، لأني سآخذ من عائلة كل من يرتكب هذه الفعلة رجلاً بدلاً منه " وكتب " جالينا " أحد أطباء محمد علي المرسل لاختيار رجال الخدمة العسكريَّة يقول : " إن الأحوال في البلاد من السوء بحيث أن جرجا التي كانت تضم ستاً وتسعين قرية لم يستطع توفير سبعة رجال لائقين للخدمة " .

وأمام هذا السيل المنهمر من تشويه الأجسام تهرباً من الجنديَّة لم يجد محمد علي مفرّاً من أن يصدر أوامره بتجنيد المشوَّهين ؛ فقد كان بأسيوط آلاي كامل من مجندين مشوَّهين فقد كل منهم عينه أو أصبعه أو أسنانه الأماميَّة .

ومن الثابت تاريخيّاً أن المصريين شعب ذو كرامة وغيرة ويعشقون الحريَّة ويهبُّون للدفاع عن بلادهم بكلِّ ما أوتوا من قوَّة إلا أن نظام التجنيد بالطريقة التي اتبعها محمد علي قد نفَّر الناس من التجنيد . [١] ومن الاشتراك في جيش ليست مهمته الدفاع عن الوطن وحرية أبنائه إنما الدفاع عن طموح حاكم مستبد يريد أن يكوِّن إمبراطورية خاصة يورثها أبناءه ويحرم المصريين من المشاركة في بنائها وإدارتها شئونها .

---

(١) نقلاً عن د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٩٣ ، ٩٤ .

ولقد وقف علماء الحملة الفرنسيَّة على هذه السِّمة في الطبيعة المصريَّة الفريدة ورصدوا مظاهرها في سلوكهم .

يقول علماء الحملة الفرنسيَّة : " يبدو خمول المصريين الملتصقين بمدنهم أمراً بالغ التناقض مع تقاليدنا حتى لنظنهم في البداية بُلَهاء أو معتوهين ؛ فتحركاتهم وأحاديثهم وأبسط حركاتهم بل ومسراتهم ، كل ذلك يشي بعدم اكتراث مذهل ؛ فأنت تراهم ممددين لجزء طويل من النهار على أرائكهم أو على حصرهم حسب درجة ثرائهم حتى تظنَّ أن ليس ثمة في هذه الدنيا ما يشغلهم إلا أن يملئوا ويفرغوا على التوالي نارجيلتهم الطويلة (الجُوزَة أو الشِّيشَة) ، وتبدو مُخَيِّلَتهم وكأنها قد تخدَّرت مثل أجسامهم لحدٍّ تخال معه – وهم في حالة التنويم الروحي هذه – أن سماعهم لحكم بالموت صادر عليهم لن يكون بمقدوره أن يثير مجرد دهشتهم ، وبرغم ذلك فتحت هذا القناع من السلبيَّة البادية على ملامحهم يكمن خيال ملتهب ، وسوف يكون من الظلم أن ننكر عليهم كلَّ حساسية ، فعادة الصمت تجعل أحاسيسهم على العكس – وحيث يمكنهم بذلك تركيزها – أكثر حدَّة كما أنها تعطي لأرواحهم دفعات من النشاط تجعلهم في بعض الأحيان قادرين على الإتيان بأفعال بالغة الجرأة ، وفضلاً على ذلك فإن الفكر يكسب بعمق ما كان يمكن أن يفقده لو كانت الروح متوقِّدة ، إن ملكة الانتباه ، والقدرة على التذكُّر تذهب إلى أبعد مدى عند هؤلاء الناس الذين نخالهم غارقين في بلادة مطلقة ... ولنا أن نتساءل لماذا يكلِّف الفلاح نفسه كبير عناء – في بلد كهذا ليست الملكيَّة فيه سوى ضرب من الأوهام – كي يحسِّن من زراعته إذا كانت جهوده تلك لن تؤدِّي بالضرورة إلا إلى إثراء مُسْتغلِّيه وإلى انتزاع مغارم جديدة ؟ إن المصري يعرف حقيقة وضعه ، ويسيِّر نتيجة لذلك أموره . " (١)

أعرفت الآن لماذا لم تقم في مصر حضارة ناهضة بعد الحضارة الإسلاميَّة في العصور الوسطى حتى الآن رغم محاولات كثير من الحكام ذلك ؟

---

(١) علماء الحملة الفرنسيَّة موسوعة " وصف مصر " ج ١ مرجع سابق ص ٣٩ ، ٤٠ .

والعجيب أن معظم المؤرخين والكتاب يعدُّون نظام محمد علي الاقتصاديَّ نهضة اقتصادية كبرى للاقتصاد المصري رغم أنها لم تَعُدْ على الفلاحين والعمال والتجار بخير ؛ فالفلاحون هجروا أرضهم والعمال تركوا حرفهم والتجار كسدت تجارتهم!! وعندما يطبِّق جمال عبد الناصر نظام الاحتكار هذا باسم الاشتراكيَّة فيفقر الأغنياء ولا يغني الفقراء وتسوء أحوال الناس ، كما سنبيِّن ، فإن المؤرخين الناصريين والقوميين وكتَّاب المقررات المدرسيَّة يعدُّون اشتراكية عبد الناصر ، التي امتلك فيها كل الأراضي الزراعيَّة وسخَّر الفلاحين لزراعتها وتوريد محاصيلها نظير ما تقدمه لهم الجمعيَّة التعاونية من خدمات زراعيَّة ، وأمَّم الشركات والمصانع ؛ ففسدت إداراتها وتحوَّلت من شركات رابحة إلى عبء على ميزانيَّة الدولة ، يعد الناصريون كل هذا أكبر مآثر نظام عبد الناصر ويجعلون منه نصيراً للفقراء وظهيراً للفلاحين والعمال !!

إن المصري ليس عبداً أو حيواناً يعمل بالسوط ويقهر على فعل ما لا يرضى إنما هو صانع المعجزات عندما يؤمن بما يفعل ، ولو اهتمَّت المقررات المدرسيَّة بإبراز الشخصيّة المصريَّة الحقيقيّة وما يصلحها وما يفسدها لما تأخرت نهضتنا طوال هذه السنين لكن مع الأسف فإن كثيراً من المؤرخين خاصة كتَّاب المقررات المدرسيَّة لا يحفلون إلا بالحكام وحياتهم ولا يهتمون بالشعب وسماته ، ويؤيدون نظام الراعي ويبررون أخطاءه وإن ساءت أحوال الرعيَّة .

نظام الحكم في عهد محمد عليّ

في الدول الحديثة التي كان محمد عليّ يسعى ، بزعمه ، أن تكون مصر واحدة منها نظام الحكم فيها يتكون من ثلاث سلطات : تشريعيَّة ، وتنفيذيَّة ، وقضائيَّة

السلطة التشريعيَّة : وهي معنيَّة بصفة أساسيَّة بسنِّ القوانين اللازمة لعمل أجهزة الدولة المختلفة وتنظيم العلاقة فيما بينها وعلاقتها مع الهيئات والمؤسسات الأخرى وهي معنيَّة أيضاً بمراقبة صحة إنفاذ تلك القوانين ومدى الالتزام بها ، وذلك باستدعاء الوزراء والمسئولين لاستيضاحهم ومساءلتهم في حالة وجود إدِّعاء بتجاوزهم لتلك القوانين .

السلطة القضائية : هي سلطة الفصل في المنازعات المعروضة أمامها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون كما أن القضاة مستقلُّون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شئون العدالة ٠

السلطة التنفيذيَّة : هي السلطة التي تنفذ الأحكام القضائيَّة والقرارات الإداريَّة ولها أيضاً سلطة اتخاذ قرارات وهذه السلطة ممثلة في أشخاصها الاعتباريَّة المعروفة بالوزارات والسلطات والمؤسسات التابعة لها وهي مَعْنيَّة في الأساس بتحريك وإدارة دولاب العمل العام بالدولة .

وإن واحداً من أهم أسباب تقدم ورقي الأنظمة الديمقراطيَّة وتميزها عما سواها سياسيّاً هو حرصها الشديد جداً على أن يتضمن دستورها بنداً ينظم العلاقة بين السلطات الثلاثة (التنفيذيَّة، التشريعيَّة، القضائيَّة) وعلى أن يتم التأكيد على مبدأ الفصل بينها واستقلاليتها وعدم تمدد وتدخل سلطة على حساب السلطة الأخرى.

ولكن محمد عليّ قد جمع في يده السلطات الثلاث ، ولم يترك لأحد أن ينازعه أي سلطة فجعل نفسه في مقام من لا يسأل عما يفعل ، وهذا مقام لا يكون إلا لله تعالى { لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ } [الأنبياء : ٣٣]

فأنشأ حكومة قويَّة قضت على الفوضى التي كانت ضاربة أطنابها في البلاد ، وبهذه الحكومة أمكنه أن يتم الإصلاحات التي فكَّر فيها ، فلم يكن المزارعون والتجار والملاك يأمنون على أموالهم وأملاكهم بل كانت تتخطفها المناسر وقطاع الطرق ، وحلَّ محمد عليّ محل قطاع الطرق واللصوص فستولى عن طريق قوانين الاحتكار التي سنَّها ، وحكومته التي شكَّلها على اقتصاد مصر .

يقول عبد الرحمن الرافعي : " ميزة حكومة محمد عليّ أنها وطَّدت دعائم الأمن في البلاد وبذلك أمكنها أن تقوم بالإصلاحات التي مرَّ بك ذكرها ، ولكن بجانب ذلك لا مندوحة عن القول بأن محمد عليّ لم يكن يتَّجه ذهنه قط إلى إنشاء نظام دستوري أو شبه دستوري بالمعنى المفهوم منه ، وهذه نقطة ضعف وموضع نقد شديد في تاريخه ، وما الهيئات التي أسَّسها إلا مجالس تنفيذيَّة كانت الكلمة العليا فيها له ، ومجلس المشورة لم يعمِّر طويلاً ، والظاهر أن ميوله النفسيَّة لم تتَّجه إلى ناحية النظام

الدستوري ، ولو أنه عني بهذه الناحية لأمكنه أن يعدَّ الأمَّة للاضطلاع بمسئوليات الحكم في عهده ، ولكنه لم يفعل ، وترك المسألة فوضى بين خلفائه والشعب ، فوقع التصادم بينهما في أواخر عهد إسماعيل وأوائل عهد توفيق حتى أفضى إلى الثورة العرابيَّة ثمَّ إلى الاحتلال الإنجليزي . " (١)

وهذا هو الفرق بين النظام الدستوري ودولة المؤسسات وبين النظم الدكتاتوريَّة ، فالنظام الدستوري لا يرتبط بشخص إنما بمؤسسات يديرها أشخاص وفق الدستور والقانون فإذا ذهبوا جاء غيرهم ليقوموا بدورهم ، ومن مزايا النظام الدستوري أنه تعاوني ديناميكي يطور نفسه ويغير من اتجاهاته ونظمه وسياساته وفق إرادة الشعب ، أما النظام الدكتاتوري فيرتبط بشخص الحاكم فإذا ذهب انهار النظام ، وانهارت الدولة وهو نظام استبدادي استاتيكي جامد .

عرفنا كيف جمع محمد عليّ بين السلطتين : التشريعيَّة ، والتنفيذيَّة ، فماذا عن السلطة الثالثة السلطة القضائيَّة .

أنشأ محمد عليّ سنة ١٨٤٢ هيئة قضائيَّة جديدة تسمَّى " جمعيّـَّة الحقانيَّة " جعل من اختصاصها محاكمة كبار الموظفين على ما يتهمون به في أعمالهم ، وتحكم أيضاً في الجرائم التي تحيلها عليها الدواوين ، وكانت بمثابة محكمة جنايات وجنح، وهي مؤلَّفة من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من أمراء الجهاديَّة واثنان من البحريَّة واثنان من ضباط البوليس . (٢)

لقد استبدل محمد عليّ المحاكم العسكريَّة بالمحاكم المدنيَّة ، وبدلاً من أن يحاكم المواطن المدني أمام قاضيه الطبيعي المستقل حاكمه محمد عليّ أمام قضاة عسكريين ينفذون أوامره ، وبذلك سيطر محمد عليّ على السلطة القضائيَّة أيضاً وضمها إلى السلطتين الأخريين .

كما أنشأ محمد عليّ محكمة تجاريَّة تسمى " مجلس التجارة " للفصل في المنازعات التجاريَّة بين الأهلين أو بينهم وبين الإفرنج ، وتتألَّف هذه المحكمة من

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط ٥ دار المعارف ص٥٢٤ ، ٥٢٥ .
(٢) نفسه ص٥٢٦ .

رئيس ونائب وباشكاتب ، وكاتب ، وثمانية أعضاء من التجار ، خمسة منهم من الوطنيين وثلاثة من الأجانب ، وكان بكل من الإسكندريَّة والقاهرة محكمة من هذا النوع .

وكان المديرون يجمعون بين السلطتين القضائيَّة والإداريَّة ، ولهم اختصاص جنائي واسع المدى يصل إلى الحكم بالإعدام ، ومن هنا جاء إسرافهم في الظلم والإرهاق . " [١]

لقد كان القضاء في عهد محمد عليّ جائراً لأنه الخصم والحكم في نفس الوقت فظَلَمَ المواطنين واستباح أموالهم ودماءهم لحساب هيبة الحكومة وجشعها .

وإذا كان محمد عليّ غير راغب في إقامة دولة مؤسسات كالدول الأوربيَّة فعلى الأقل كان عليه أن يلتزم بالعهود والمواثيق التي قطعها على نفسه أمام القوى الوطنيَّة التي اختارته لحكم مصر فلقد تعهَّد أن يقيم العدل وأن يلتزم برأي الشورى، ولكن محمد لم يقم دولة دستوريَّة ولم يقم العدل فدالت دولته .

الأزهر في عهد محمد عليّ

والسؤال أين علماء الأزهر الشريف من كلِّ ما فعله محمد عليّ ؟ أين هؤلاء العلماء الذين قادوا الشعب وطردوا الفرنسيين ، وقضوا على حملة فريزر (١٨٠٧) وخلعوا خورشيد باشا ونصَّبوا مكانه محمد عليّ وأخذوا عليه المواثيق أن يسير بالعدل ، وألا يُبْرِم أمراً إلا بمشورتهم ؟ أين هؤلاء العلماء ضمير الأمة من جَوْر واستبداد محمد عليّ .

يقول عبد الرحمن الرافعي : " العلماء الطبقة التي كانت لها في عهد المماليك النفوذ العظيم والتأثير الكبير في الأمَّة وقيادة أفكارها ، وكانت لهم الزعامة الأدبيَّة والسياسيَّة بين الجماهير ، وإليهم يرجع تدبير الحركات الشعبيَّة التي ظهرت على مسرح الحوادث السياسيَّة في عهد الحملة الفرنسيَّة ، وبعيد انتهائها ، وهم الذين أثاروا الشعب على حكم المماليك ثم الوالي التركيّ ، ولكن نفوذهم قد تضاءل في عهد محمد

---

(١) نفسه ص٥٢٦ ، ٥٢٧ .

عليّ وانحلَّت زعامتهم .. فلم تقم لهم قائمة بعد نفي عمر مكرم زعيمهم وإقصائه من الميدان ، بل صاروا تبعاً للحكومة من غير أن يكون لهم أثر في سياستها أو في مشاريعها .

وفي الواقع أنهم لم يخلص لهم نفوذهم القديم بعد نفي عمر مكرم ، ولم يبق لهم إلا أثارة من الاحترام يسبغها عليهم انتسابهم إلى الدين والأزهر .

ومما زاد في تضاؤل نفوذ العلماء أن الأزهر ظلَّ على نظامه القديم ولم يساير حركة التقدم والإصلاح التي نهض بها محمد عليّ ؛ فانتقل مركز الثقافة من الأزهر إلى المدارس والمعاهد والبعثات ، وانكمش العلماء ولم يشتركوا في حركة التجديد والإنشاء في مختلف نواحيها ، فعجزوا عن الاشتراك في حروب مصر أو في إدارة حكومتها أو في سياستها وأعمال العمران التي قامت بها ." [١]

ويرجع الطهطاوي سبب تخلُّف الأزهر إلى محمد عليّ الذي لم يُدْخل فيه العلوم الحديثة : الطبيعيَّة والحكميَّة .

يقول الطهطاوي : " ولو أنه (يقصد محمد عليّ) أعلى منار الوطن ورقَّاه لم يستطع إلى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوِّعة بالجامع الأزهر الأنور ، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكميَّة التي كبير نفعها في الوطن ليس ينكر " [٢]

وهكذا قضى محمد عليّ على مصر ورجالها : عامة وعلماء ، ولكن دولة الظلم قد تُحقِّق بعض الانتصارات وتستمر بعض الوقت لكن سرعان ما تنقلب الانتصارات إلى هزائم وتنهار أركانها وتنتهي إلى الفشل المُحقَّق ، وهذا مصير كل نظام عسكريٍّ مستبد .

{ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا القرون مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ } [يونس : ١٣]

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص ٥٤٨ بتصرف .
(٢) نقلاً عن عباس محمود العقاد " عبقري الإصلاح والتعليم محمد عبده " مرجع سابق ص ٥٩ .

انهيار نظام الاحتكار والتدخلات الأجنبيَّة

كان من شأن سياسة الاحتكار التي اتبعها محمد عليّ في المجالات الاقتصاديَّة المختلفة أن تجلب عليه عداء الداخل والخارج ففي الداخل هجر الفلاحون أرضهم وأغلق الصنَّاع محالهم ، أما التجار فقد كسدت تجارتهم ، كما عادت الدول الأوربيَّة محمد عليّ بسبب حروبه التوسعيَّة وإغلاق أسواق مصر أمام البضائع الأوربيَّة ؛ مما أدَّى إلى تحالف الدول الأوربيَّة وعلى رأسها إنجلترا بالاتفاق مع السلطان العثماني على الإيقاع بمحمد عليّ وفرض تسوية لندن السياسيَّة في عام ١٨٤٠ التي نفذت بمقتضاها معاهدة " بلطة ليمان " وسقط نظام الاحتكار وبدأت المنتجات الأوربيَّة تدخل السوق المصريَّة ، وبدأت الاستثمارات الأجنبيَّة في التدفُّق على مصر ؛ وساد مناخ الحريَّة الاقتصاديَّة وإن كان لصالح الأجانب أكثر منه لصالح المنتج المصري.

أصبح المزارعون أحراراً في زراعة ما يشاءون من محاصيل وبالأسلوب الذي يريدونه ؛ فحدث تأخُّر وجمود في أساليب الزراعة ، كما أدَّى إلغاء نظام الاحتكار في الصناعة إلى قلَّة إنتاج مصانع الدولة بعد إغلاق معظمها . أما الصناعات الحرفيَّة الصغيرة فقد تدهورت وكسدت وذلك لعدم القدرة على منافسة الإنتاج الأجنبي الذي بدأ يغمر السوق المحليَّة ، أما التجارة فلم تتأثَّر كثيراً وإن تناقص دور التاجر المصري لحساب الوكالات الأجنبيَّة ، وقد فُتِحَتْ البلاد أمام الهجرات الأجنبيَّة ، واستند هؤلاء الوافدون إلى الامتيازات الأجنبيَّة التي كانت تعفيهم من الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكم قنصليات بلادهم . (١)

وهذا الانهيار الذي حدث للاقتصاد المصري ناتج عن استغلال الحكومة المواطنين بدلاً من مساعدتهم بتدريبهم وتطوير أدواتهم وزيادة إنتاجيتهم وتسويق منتجاتهم ، فبسقوط نظام الاحتكار وقع الاقتصاد نهباً في اليد الأجنبيَّة التي استغلَّته ؛ لأنه لم يستطع أن ينافس المنتج الأجنبي ، فالحكومات عليها أن تساعد لا أن تستغل أن تنهض بالمواطنين لا أن تقهرهم ، أن تحفزهم لا أن تحبطهم .

---

(١) د. عبد العزيز نوار وآخرون " تاريخ مصر والعرب الحديث " ص ١٢٧– ١٢٩ بتصرف .

لقد أرغم محمد علي على هدم نظامه الاقتصادي عامة والذي اعتمد فيه على الأسلوب الاحتكاري وكان من أهم أسباب فشل مشروع نهضة مصر خلال هذا الوقت استحواذ محمد عليّ وحده على القرارات دون الشعب .

تمرُّد الجيش المصري ضد محمد عليّ

وحرصاً من محمد عليّ على استتباب حكم مصر له فإنه لم يشرك المصريين في جيشه خوفاً من ثورتهم عليه ، فعلى الرغم من الانتصارات التي سجَّلها أبناء الفلاحين بأيديهم ودمائهم إلا أن محمد عليّ كان يحد من مناصبهم ، وكان يظنها مخاطرة منه أن يكون من أبناء الفلاحين قوَّاداً أو ضبَّاطاً عظام قد تكون لهم في حكم البلاد آراء. (١)

ومع حرص محمد علي بإبعاد المصريين عن الجيش إلا أنه حدث ضده تمرُّد قاده الضابط المصري لطيف باشا الذي كانت ولزملائه من الضباط المصريين مطالبهم، فانتهزوا فرصة وجود محمد على في بلاد الحجاز وأحدثوا لوناً من التمرُّد والاحتجاج الذي عاد محمد عليّ للقضاء عليه ، وكان مركزه من الحرج بحيث استدعى ابنه طوسون من البلاد الوهابيَّة فعاد مسرعاً لمعاونته تاركاً أمر النصر ضد الجيوش الوهابية تحت رحمة القدر ، وفي هذا دليل على خطورة موقف محمد عليّ في مصر ، وعلى أهمية هذا التمرد الذي يقوده ضابط مصري له مركزه المعروف في الجيش . (٢)

محمد عليّ ونظريّة المستبد العادل

ورغم أن محمد عليّ يُعدُّ رائد النهضة المصريَّة الحديثة وأنه نقل مصر من غياهب العصور الوسطى التي كان العثمانيون يفرضونها على الشعب المصري إلى نهضة العصر الحديث التي كانت تعيشها أوروبا ، إلا أن هذا لا يمنع أن نذكر أنَّه كان ديكتاتوراً مُسْتبدّاً حرم مصر الحريات وسار في المصريين سير الحجاج بن يوسف الثقفي في العراق ، وأن عائد هذه النهضة لم يعد على المصريين الذين صنعوها إنما

(1) عبد الهادي مسعود " الثورات في الشرق " مرجع سابق ص ١٣٤ .
(2) نفسه ص ١٣٥ .

عادت على محمد عليّ ؛ فمستوى المعيشة عند الكثرة الغالبة من المصريين لم يرتفع عما كان عليه من قبل بل زاد سوءاً ، وضاع مجهود قوى الإنتاج البشريَّة من الفلاحين والصنَّاع لمصلحة مشاريع الوالي دون أن يعود جزء مناسب من هذا المجهود على المنتجين وتطوير مستواهم المعيشي والتعليمي والصحي ، فكون أن تصبح المزايا للحاكم وطبقته فقط على حساب بؤس المحكومين ، فهذا أسوأ ما في سياسات حكم مصر خاصة في هذا العصر . (١)

لقد ربط بعض المؤرخين وكتَّاب المقررات المدرسيَّة بين نهضة مصر في عهد محمد عليّ ودور الحاكم الفرد في صنع النهضة المأمولة في مصر ، وكان أثر هذه الرؤية خطيراً ليس فقط على تاريخ مصر في عهد محمد علي إنما امتدَّ أثره ليشمل العهود التالية لعصره .

فالمقرر المدرسي لمادة التاريخ عام ١٩١٦ للصف الثاني الثانوي تتصدره صورة محمد عليّ ، ويشغل عرض تاريخه ٩٣ صفحة وهي تمثل ٣٠ % من محتوى الكتاب البالغ عدد صفحاته ٣٠٤ صفحة ، كذلك نجد مقرر عام ١٩٣٤ للصف الثالث الثانوي قد خصص حوالي ٧٠ صفحة أي حوالي ٢٨ % من الكتاب من عدد صفحات الكتاب البالغ عدده ٢٤٥ صفحة لتاريخ محمد عليّ وحده ، وظلَّ الاهتمام بمحمد عليّ في المقررات المدرسيَّة حتى نهاية حكم أسرته ، فكتاب الصف الرابع الثانوي الصادر عام ١٩٤٨ خصَّص ٧٠ صفحة لمؤسس الأسرة الكبير وهي تمثل حوالي ٢٠ % من الكتاب البالغ عدده ٣٥٣ صفحة ومن الملاحظ أنه كلما تقدمنا نحو ثورة ٢٣ يوليو ومتغيراتها كلما قلَّت الصفحات المخصَّصة لتاريخ مؤسس الأسرة محمد على .

لقد عظمت المقررات المدرسيَّة وكتب التاريخ قبل ثورة يوليو دور محمد عليّ وجسمته بغير حقيقته ، وجعلت منه مبدعاً لكلِّ جديد في أوانه ، خالقاً للأشياء من العدم ، متجاهلين أبسط المسلمات وهي تطور الأشياء من خلال اتصال الأحداث

---

(٣) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٩٥ .

وسيولة انتشار الأفكار عبر الزمان والمكان ، ومنشأ ذلك اصطناع المؤرخين النظرة الأحاديَّة في التقييم التاريخي ، مستبعدين عمداً أو جهلاً النظرة الشموليَّة العلميَّة . (١)

لقد عَدَّ هؤلاء الكتَّاب محمد علي نموذجاً للحاكم المصلح الذي يبتهل المصريون إلى الله بأن يرزقهم مثله ليقيل عثرتهم ويبني نهضتهم ويقوي شوكتهم وبعد ثورة ٢٣ يوليو استبدل كثير من المصريين عبد الناصر بمحمد علي كرمز للحاكم القوي المصلح !! واستبدل كتَّاب المقررات المدرسيَّة إنجازات ثورة ٢٣ يوليو وقائدها جمال عبد الناصر بإنجازات الأسرة العلويَّة ومؤسسها محمد عليّ !!

إن مقررات التاريخ المدرسيَّة بعد ثورة ٢٣ يوليو قد حاولت طمس تاريخ الأسرة العلويَّة ونسبة إنجازاتها للشعب المصري لا لمحمد عليّ في مقابل إبراز الدور والوطني والثوري لثورة يوليو وقائدها أكثر من أي فترة أخرى من فترات تاريخنا الحديث والمعاصر ، وتجاوزت هذه الكتب حدود التحليل التاريخي تحت تأثير توجهاتها السياسيَّة . (٢)

وهكذا فإن تاريخ مصر يكتب على حسب هوى الحكام وبأقلام الموالين لهم من الكتَّاب والمؤرخين الذين يزينون للناس ، والأكثر خطورة طلاب المدارس ، سوءات الحكام ويجمِّلون وجوههم القبيحة ويهملون دور الشعوب المكافحة وحقوقهم المشروعة ومطالبهم المهضومة .

إن من الواجب أن يكون هناك حد أدنى من التاريخ الوطني المتَّفق عليه المبني على الحقائق والوثائق وفلسفة التاريخ الحقيقيَّة ، تاريخ وطني يمثل أساساً لا تبدله أوضاع الساسة أو حالة السياسة ، فغير مقبول ابتلاع واجترار رأي كل حاكم وتهويله حتى ولو طمس تاريخ شعبنا ، وما أكثر رغبات حكامنا بالذات في طمس تاريخ من سبقوهم من الحكَّام بغية إبراز ريادتهم وزعامتهم . (٣)

---

(١) نقلاً عن د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٨٣ ، ٨٤ .
(٢) نفسه ص ٩١ .
(٣) نفسه ص ٨٢ .

ومن طول عهود القهر والاستبداد وغيبة الحقائق وتوجيه الحكام لكلَّ وسائل الإعلام وتحويل المقررات المدرسيَّة إلى نشرات دعائيَّة استقرَّ في نفوس كثير من الناس أنه لا يُصْلِح أمر مصر إلا دكتاتور عادل كمحمد عليّ وجمال عبد الناصر، والحقيقة أن الحاكم إن كان عادلاً فإنه لا يكون ديكتاتوراً ، فالعدل والاستبداد لا يجتمعان في شخصية واحدة ، وإلا جار أحدهما على الآخر .

والعجيب أن مشروعي محمد علي وجمال عبد الناصر قد فشلا بسبب تسخيرهما الشعب لتنفيذهما دون مشاركة حقيقية منه ، ولكن المؤرخين لا يردُّون فشل هذين الزعيمين لاستبدادهما وعدم فهما لطبيعة الشعب المصري الذي لا يُرْغم على فعل ما لا يريد ، كما بيَّنا ، إنما يَردُّون فشلهما لعوامل خارجيَّة ومؤامرات القوى استعماريَّة التي لا تريد لمصر خيراً وتجهض كل نهضة وتقضي على كل زعيم مصلح !!

إن الضعيف الجبان دائماً يحلم بزعيم قوي شجاع يستر وراءه ضعفه ، ويجبر به كسره ، وفي أوقات الهزائم والمحن يلتف الناس خلف كل ثائر بطلاً كان أو ناعقاً ، ويستحضرون صور زعمائهم الذين قالوا " لا " في وجه أعدائهم ، وبدلاً من أن ينتصروا للمبادئ ينتصرون للأشخاص الذين عبثوا بها !!

هذه هي عبادة الأشخاص التي تسود المجتمعات المتخلَّفة ، فهي تؤمن ببعض الزعماء إيماناً مطلقاً ، وتجعل من شعاراتهم قرآناً صالحاً لكل زمان ومكان !

ولا يكفي لبلوغ الأهداف مجرد طموح زعيم وإرادته بل لابد من تأييد حقيقيٍّ ومستمر تقوم به الأمَّة عن حب وطواعية ولهذا وجب أن يقوم تنسيق جيد وتوازن سليم بين الإرادة الشعبيَّة وبين تطلعات الزعيم وبدون هذا التوفيق وهذا التوازن يتعذر على الزعيم أن يمضي في طريقه قُدُماً ، فواجب الزعيم أن يلتمس دائماً مواطن القوَّة ويتعرَّف بيقين ما يملكه من إمكانيات ووسائل لتحقيق الأهداف إذ لا يكفي مجرد التطلع إلى السلطة ، ولا يغني كذلك الوصول إليها بل لابد أن تتوافر الوسائل والإمكانيات التي تضمن تحقيق الأهداف .

والهدف في ذاته لا يكفي ولن يكون له الفاعلية المنشودة ما لم تتوافر له الوسائل الملائمة وإلا تعرض الزعيم إلى انحرافات ومزالق يؤدي إليها الخيال والتوقعات التي لا تستند إلى أساس سليم ، وهذا من شأنه يؤدي إلى القضاء على الزعيم وعلى أمجاده. (١)

والشعوب المتحضِّرة استطاعت أن تستبدل بعبادة الأشخاص تقديس المبادئ، والكفر بالزعماء الذين أهدروها.

وأيقنَتْ أن لكلِّ زمان رجاله ، ولكل مرحلة قراراتها فما كان مطلوباً في وقت النضال من أجل الحرية – ربما – صار مرفوضاً في المراحل التالية التي تتطلب مراجعة النفس ، وإعادة تقييم الماضي بشخوصه وأحداثه.

ولنا أن نقرر مطمئنين أن النهضة المصريَّة التي تمَّت في عهد محمد عليّ كانت ستتحقق حتماً وربما بصورة أفضل مما تمَّت به ؛ فالحملَّة الفرنسيَّة كما بيَّنا قد أيقظت الشعب المصري ، كما أيقظت شعوب أوروبا : ألمانيا وإيطاليا وغيرهما .

وكان من الطبيعي أن ينهض الشعب المصري ليساير غيره من الشعوب وقد نهضت الأمَّة المصريَّة بالفعل فسبقت دول شرق أوربا جميعاً .

وحين هُزِمَت الدولة لم يستطع الشعب المقهور والمُقْصَى عن المشاركة في الحكم أن يقيمها بالسرعة اللازمة ، فمن المهم أن تنهض بالبلاد لكن الأهم أن تنهض بالشعوب سكان هذه البلاد لأن النهضة التي تقوم على رجل تسقط بسقوطه أما النهضة التي تقوم على شعب حر مشارك فلن تسقط بسقوط أي فرد من أفرادها مهما كان مركزه .

تقييم تجربة محمد عليّ في الحكم

لقد نهض محمد على بمصر نهضة عمرانيَّة مدنيَّة ماديَّة كالنهضة الأوربيَّة ، ولكنه لم يهتم بالجانب الروحيِّ المعنويِّ فقد غفل عن القيم الدينيَّة التي تدعو إلى الحق والعدل والعدالة الاجتماعيَّة فقد كان حكمه دكتاتوريّاً استبداديّاً كالحكم

(1) محمد على الغتيت " العبقرية والزعامة السياسية " دار الشعب الطبعة الثانية ص ٢٩٩.

العثمانيِّ والمملوكيِّ قبله ، كما أجهد محمد عليّ الشعب بالضرائب التي كان يفرضها على الشعب، كلما احتاج لتمويل أحد حملاته أو مشاريعه دون نظام محدد، شملت تلك الضرائب، الضرائب المفروضة على الأراضي والمزروعات والأفراد والماشية.

صحيح أن محمد عليّ بنى جيشاً مُقْتَدِراً ، ولكن جيشه وحده لا يكفي ، صحيح أنه أوجد مصر الحديثة ، ولكنه لم يحسن توجِّيه الحيوية الكامنة في هذا الشعب العريق. لنا أن نقرر محاسن هؤلاء الناس ، ولكن علينا ألا نغفل الأخطاء الكبرى التي هددت كياننا .

ولقد وضع محمد عليّ زمام الوطن في يده ، كان في يده الجند والعتاد ؛ فبدَّده في سبيل مطامع خياليَّة مُجَنَّحَة ، وجمع في يده أراضي الفلاحين ؛ فلجئوا إلى العصيان المدني فأضربوا عن الزراعة ، وتكاسلوا عن بذل أي مجهود تذهب ثماره لطائفة معينة هم عائلة محمد عليّ ومن حولهم من العصابات الشركسيَّة والتركيَّة .

ولو أن محمد عليّ التفت إلى الشعب المصري وقوَّاه ، ووفَّر له القوت والرفاهية ولم اكتف بالتعمير والتمدن لكان اسمه في الخالدين ، لكنَّه بدَّد القوى ، وبعثر الجيش ، وضحَّى بالحريَّة وبالحياة في غير هدف وفي غير اتزان ؛ فأفقد بلادنا ذخيرة ضخمة من المال وذخيرة ضخمة من الرجال ، وذخيرة ضخمة من النفوس الحريَّة الأبيَّة ، أذلها أشنع إذلال .

لقد أفسد محمد عليّ رسالة التمدن لأنه أفقد البلاد كثيراً من الجهد والمال بغير هدف واضح ، وبغير نتيجة سوى هذا الجانب المظهري من تكوينه لدولة ذات مظهر عسكري برَّاق ، وسوى هذا التاريخ الذي يُروى فيبث الحميَّة في النفوس المليئة العاطفة والحماس .(١)

وبهزيمة محمد عليّ وانهيار نظام الاحتكار تدفَّق الأجانب وبوجود الأجانب في المجتمع المصري تدفَّقت مظاهر الحياة الأوربيَّة إلى مصر (أيام سعيد وإسماعيَّل)

(1) عبد الهادي مسعود " الثورات في الشرق " مرجع سابق ص ١٦٩– ١٧١ بتصرف .

نظراً لميولهم الأوربيَّة الواضحة ، وقد ظهر ذلك في أحياء كاملة بالقاهرة والإسكندريَّة .

وعندما تولى إسماعيل الحكم كانت معظم المدارس التي أنشاها محمد عليّ قد أُغْلِقت ولما كان توَّاقاً إلى جعل مصر تسير على نهج النهضة الأوربيَّة فقد وجد أن الوسيلة الأساسيَّة قي هذا تَكْمُن في التعليم ، وعلى هذا أعاد تكوين ديوان المدارس ليشرف على تأسيس المدارس اللازمة ، كما اهتم إسماعيل بتعليم البنات ، وبالتعليم الصناعيِّ والزراعيِّ والمحاسبة والمساحة .

وفي الوقت نفسه كثر عدد المدارس الأوربيَّة التي أقامتها الإرساليات الدينيَّة في مصر للبنين والبنات ، ولم يتوقف الأمر في عصر إسماعيل على الاهتمام بالتعليم في المراحل والتخصصات المختلفة بل انفتح المجال واسعاً لحركة ثقافيَّة متنوعة كان لها تأثيرها القوي في بناء شخصيَّة مصر الثقافيَّة ، وكانت بعثات محمد عليّ قد بدأت تؤتي ثمارها .

عمل إسماعيل على التخلص من قيود فرماني : فبراير ويونيه ١٨٤١ وسعى إلى تحقيق استقلال مصر تدريجيَّاً واستعادة قوتها العسكريَّة ، ومن هنا بدأت القوى الأوربيَّة تدرك خطورة إسماعيل كما أدركت من قبل خطورة جدِّه محمد عليّ .

وفي سبيل تحقيق إسماعيل ما سعى إليه أنفق أموالاً طائلة للحصول على الفرمانات السلطانيَّة اللازمة ، ولما كانت خزينة البلاد لا تفي بالأموال المطلوبة فقد لجأ إلى الاستدانة من البنوك الأجنبيَّة الأمر الذي جعل مصر مدينة للأجانب ، وأكثر من هذا دخلت في دائرة من الأزمات الماليَّة والسياسيَّة مع القوى الأوروبيَّة انتهت بعزل إسماعيل ، وأشعلت الحركة الوطنيَّة ضد مظاهر التدخل الأجنبي ، وانتهى الأمر باحتلال انجلترا مصر .

***